المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير

23فبراير 2017

منشور عدد : 23 م ع ق

إلى السيدات و السادة:

- الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها؛
- الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية والوكلاء العامين للملك لديها؛
- الرئيسين الأولين لمحكمتي الاستئناف الإداريتين؛
- رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها؛
- رؤساء المحاكم التجارية ووكلاء الملك لديها؛
- رؤساء المحاكم الإدارية.

الموضوع: إعداد برامج التكوين المستمر للقضاة على صعيد دوائر محاكم الاستئناف.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فإن تكوين القضاة يعد العامل الأساسي في ترسيخ استقلالهم وضمان كفاءتهم وتحقيق جودة قضائهم وعدالة أحكامهم.

لذلك فقد أولى القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة أهمية خاصة لتكوين القضاة إذ نصت المادة 50 منه على التزام كل قاض بالمشاركة في دورات وبرامج التكوين المستمر التي تنظم لفائدة القضاة.

كما أن المادة 66 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية نصت على المعايير التي يراعيها المجلس المذكور عند تدبير الوضعية المهنية للقضاة ومن بينها التكوين التخصصي للقاضي وكذا مشاركته الفعلية في دورات وبرامج التكوين المستمر.

وعلاوة على ذلك فإن الفصل 6 مكرر من المرسوم الصادر تطبيقاً لمقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون التنظيم القضائي للمملكة نص على أن تنظم محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية التابعة لدائرة نفوذها اجتماعات دورية يشارك فيها جميع القضاة المزاولين عملهم فيها، قصد النظر في المسائل ذات الطابع القضائي ووضعية المساعدين القضائيين وتوحيد مناهج العمل والتنظيم الداخلي للمحاكم.

واعتباراً لكل هذه المقتضيات القانونية، وبالنظر لأهمية التكوين المستمر للقضاة في النهوض بجودة الأداء القضائي ومواكبة المستجدات القانونية والقضائية، فإني أهيب بكم:

1 – إعداد برنامج سنوي للتكوين المستمر للقضاة على صعيد كل محكمة، مع إشراك القضاة في وضع هذا البرنامج؛

2 – تنظيم ندوات وأيام دراسية وموائد مستديرة للتكوين المستمر لفائدة القضاة، بصفة دورية بمعدل مرتين في الشهر، على صعيد كل محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية؛

3 – الحرص على حضور كافة القضاة المعنيين بالبرنامج التكويني؛

4 – موافاة المعهد العالي للقضاء بالبرنامج التكويني ومآل تنفيذه على رأس كل ثلاثة أشهر، بما في ذلك الإحصائيات الخاصة بالحضور وبيان أسباب الغياب.

ومن أجل إنجاح هذا البرنامج أرجو منكم السهر على إيلائه العناية اللازمة، مع العلم أن هذه الوزارة رهن إشارتكم لضمان تحقيق النهوض بالتكوين بما يحقق جودة الأحكام والأداء القضائي الجيد. و السلام

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد